المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما
وقع قلب اللام الحرفية في اشعارهم كقوله وام سلمى ومن صبر
من يبدل الهمزة ها فيقول ها الرجل في الرجل قوله اعرف الخ في
استدلاله بذكر نظر لانه يجوز ان يكون ما ذكر بدلا او عطف
بيان وانما امتنع كون الصفة اعرف من الموصوف لان الحكمة
تقتضي تقدم الاهم والاعرف هو قوله المبتدا والخبر جمعهما في
باب واحد لتلازمهما غالبا وتسميتهما بالمبتدا والخبر هي الشهيرة
وسيبويه يقول المبني والمبني عليه واهل المنطق يقولون
الموضوع والمحمول قوله المجرد اي حقيقة او حكما فدخل في ذلك
المجرد عن الزوائد وشبهه نحو بحسبك درهم وغلامه رجل
قائم افاد فكك فان الزائد وشبهه لما كان ضعيفا كان وجوده
كلا وجود قوله الصريح والمؤول المراد بالصريح هنا ما لا يحتاج
في كونه اسما الى تاويل ويقابله المؤول فسقط ما قيل لبعضهم
هنا من اعتراضه بان الصريح يقابل الكناية والمؤول يقابل
الظاهر لانه اصطلاح اصولي قوله واحد اثنان الخ واسما
الاعداد في نحو هذا مبنية من ان فيها شبها بالحرف وهو
الشبه الاهمالي وهو كونها لا عاملة ولا معمولة قوله المسند
لم يقل الاسم لان الخبر قد يكون جملة وقد يكون ظرفا فعبر
بالمسند ليشمل ذلك كله قوله الفاعل اي او نائبه المكتفى بذكر
الفاعل عن نائبه وقد قال عبد القاهر ان نائب الفاعل فاعل
قوله ان نحو اي افاد العموم بان كان موضوعا لذلك كلفظ كل
واسما الشرط ونحو ذلك او كان العموم مستفادا من غير كوقوع
النكرة في سياق النفي ونحوه قوله ولعبد مومن مذهب الجمهور
ان

ان المسوغ فيه تخصيصه بالوصف وهذهب ابن الحاجب انه
العموم فقال الزركشي في تذكرته المسوغ له لام الابتدا
قال بعضهم وهذا اولى لانه لفظ وسابق قوله حسن صلوات
الخ وحسن مبتدا وجملة لتنهين امه خبر ولا يلزم تعلق قوله
في كل يوم وليلة به لاحتمال ان يكون خبرا بعد خبر ويجوز ان
يكون لتنهين امه صفة صلوات وفي كل هو الخبر قوله والحكم
على المجهول لا يفيد قيد يشكل على هذا بان الفاعل انما يكون معلوما
عليه ولم يقولوا فيه ما ذكر فهذا التعليل لا يقتضي حصر ما
التعريف بل كون المبتدا معلوما بوجه يفيد الحكم عليه لسببه
واجيب عن الاول بان الفاعل لما تقدم عليه فعل او شبهه
كان ذكر مقتضيا لتخصيصه واكتفى فيه بذكر خلاف المبتدا
لكن يرد على هذا الجواب انه يقتضي صحة وقوع النكرة مبتدا
مطلقا تقدم الخبر او الامر ليس كذلك فانه لا يصح في دار رجل ونحو
قوله والاستفهام يعني الانكاري لا الحقيقي فانها لا تصح في
سياقه قوله نفي النفي ما زاد على العقد حتى يبلغ عقدا فوقه
من العدد وياوه مشددة وقد تخفف وهو من نافى ينوفي
اذا زاد والمراد به هنا ما كان من مرتبة الاحاد قوله فليتامل
اي لانه قد يخفى تنزيلها على العموم والخصوص والحقيقة
ليست فارضة عنهما قوله انما ربطا انما احتاجت الى ربط
لانها في الاصل كلام مستقبل فاذا اريد جعلها جزء كلام الغير
وابطه يربطها به قوله جملة فاسية يحمل الخبران يكون مصدرا
وان يكون جملة وذكر نحو زيد قائم ابوه فان قدرته قائم خبر
وابوه فاعل به كان من الاخبار بالمفرد وان قدر خبر المقدم

Copyright © King Saud University